كلمة "محمد زارع" مدير مكتب مصر بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الصديقات والأصدقاء الأعزاء

نحتفل جميعًا اليوم بمرور ٢١ سنةً على تأسيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهي الفكرة التي وُجدت في عقل وروح الراحل د. محمد سيد سعيد وبهي الدين حسن.

"نحو تأصيل حقوق الإنسان في الثقافة العربية" كان هذا هو هدف المركز في سبيل إعداد أجيال جديدة تحترم حقوق الإنسان وتؤمن بها، وهو ما كان الشغل الشاغل للمركز طوال الـ ٢١ سنةً الماضية.

لتحقيق ذلك أصدر مركز القاهرة أكثر من ٥٠٠ مطبوعة تتضمن كتب وتقارير ودوريات بحثية وعلمية، وقام بتدريب أكثر من ٢٠٠٠ شابة وشاب هم الأن قيادات في منظمات حقوقية مصرية وعربية ودولية وقيادات صحفية، بل إن بعضهم يشغل مواقع هامة في وزارات الدولة المختلفة.

لا يقف دور المركز عند هذا الحد، فقد لعب على مدار تاريخه دورًا هامًا في الدفاع عن منظمات حقوق الإنسان العربية والمصرية، كما قام ومازال يقوم بالتنسيق والتشاور المستمر مع أصدقاءه وشركاءه بحركة حقوق الإنسان لتقارب وجهات النظر وبناء مواقف متقاربة لها، من أجل الخروج بمواقف جماعية تكون أكثر تأثيرًا وفاعلية. كما لا يخفى عليكم أن المركز قد ساهم ولعب دورًا تأسيسيًا وقياديًا في تشكيل حركة حقوق الإنسان المستقلة فى مصر بشكلها الحالي.

لذا فخلال أكثر من عقدين من الزمان تعاملت كافة الحكومات المصرية (في ظل حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك والمجلس العسكري والإخوان المسلمين والحكومة الانتقالية بعد الثالث من يوليو) مع المركز كحقيقة لا يمكن تجاهلها. بل حرصت كل هذه الحكومات على معرفة رأيه في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وعلى توجيه الدعوة إليه للمشاركة في غالبية –إن لم يكن كل– الاجتماعات والمشاورات الرسمية حول قضايا الشأن العام، بما في ذلك قانون الجمعيات الأهلية ذاته، بصرف النظر عن النتائج المخيبة للآمال لأغلبية هذه المناقشات. بل إنه في بعض المشاورات كان مركز القاهرة هو المنظمة الحقوقية الوحيدة المشاركة، وفى بعضها الآخر استضاف المركز في مقره اجتماعات بين المنظمات الحقوقية ومسئولين رفيعي المستوى بالحكومة –بما في ذلك وزراء– حول القضايا ذاتها، ومنها قانون الجمعيات الأهلية. كما شارك المركز في المفاوضات الماراثونية التي أدارها لمدة ٦ شهور بمبادرة د.أحمد البرعي وزير التضامن الاجتماعي في حكومة الثالث من يوليو، وانتهت لأول –وقد يكون أخر– مشروع قانون حكومي يتسق بدرجة معقولة مع الدستور و المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات، تم وضعه بمشاركة الحكومة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر واتحادات إقليمية، والمنظمات الحقوقية، بينها مركز القاهرة.

حاول مركز القاهرة –ومازال– طرق كافة الأبواب من أجل تحسين حالة حقوق الانسان في مصر، فسعى ودعا لحوارات متعددة مع كبار المسئولين فى حكومة الثالث من يوليو، وتضمن ذلك حوارات وجهًا لوجه مع نائب رئيس الوزراء السابق د. زياد بهاء الدين، ووزير الخارجية السابق د. نبيل فهمي، ووزير التضامن الاجتماعي السابق د.أحمد البرعى، ووزير الداخلية السابق اللواء محمد إبراهيم. وأخيرًا رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب في ٢٤ يوليو الماضي. أغلب هذه الاجتماعات كانت بناءً على مبادرة من المركز، ومنها الاجتماع الأخير مع رئيس مجلس الوزراء، حيث سلمه بهى الدين حسن مذكرة موقعة من ٢٣ منظمة حقوقية، تطالب بالعودة لمشروع قانون الجمعيات التي وضعته اللجنة المشار إليها المشكلة من وزير التضامن السابق أحمد البرعي، وإلغاء الإنذار الذي وجهته وزارة التضامن الاجتماعي إلى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني قبل الاجتماع مع رئيس الوزراء بأسبوع. و بعث المركز في ٢٦ أغسطس بمذكرة مفصلة إلى رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسى. وكانت أخر دعوة للحوار أطلقتها منظمات حقوق الإنسان المصرية مع وزارة التضامن الاجتماعي حول إشكاليات حرية تكوين الجمعيات في مصر. كما شارك دائمًا المركز بالنقاشات مع المجلس القومي لحقوق الإنسان.

على الصعيد العربي والدولي أيضًا، يتمتع المركز بعلاقات وثيقة مع أبرز المنظمات الحقوقية المستقلة العربية والإفريقية واللاتينية والدولية، ومراكز البحوث والتفكير، فضلًا عن الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وخاصةً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، ومكتب الأمين العام. وكذلك الاتحاد الإفريقي واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

في هذا السياق اجتمع بهي الدين حسن بصفته مديرًا للمركز مع بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بمكتبه بنيويورك، وعدة مرات في نيويورك والقاهرة مع جيفرى فيلتمان الأمين العام المساعد للشئون السياسية، وفى جنيف مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان السابق نافى بيلاى، والحالي زيد رعد

ما يشعرنا بالأسف فى هذه المناسبة،أن المركز الآن يأتي على رأس المستهدفين من المراكز الحقوقية ويواجه تحديات مصيرية تستهدف وجوده كمدافع عن حقوق الإنسان في مصر، وذلك بصفته أحد الأطراف التي تسعى للنضال من أجل فتح المجال العام والمجال السياسي في مصر. يأتي هذا التحدي بعد أن تم ملاحقة وممارسة ضغوط عنيفة غير مسبوقة تشمل على كل الأصوات النقدية والمستقلة في الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات والحركات الشبابية والاجتماعية، التى تنحت فى الصخر من أجل مجرد السماح لها بالتعبير السلمى.

ضرب حركة حقوق الأنسان وملاحقة الأصوات النقدية والمستقلة في مصر ليس تحديًا مصيريًا يواجه الأشخاص والمنظمات المعنية فقط، بل هو تحدي مصيري يواجه تماسك الدولة ذاتها واستقرارها ويضرب فى الصميم رفاهية وسلامة كل المواطنات والمواطنين.

فما يتم استهدافه حاليًا هي الأصوات النقدية والمستقلة التي تقف في وجه العنف المجتمعي والتطرف العنيف والإرهاب والخطاب الدينى المتطرف الصادر عن مؤسسات تابعة وغير تابعة للدولة. إن الحملات الأمنية ليست بديلًا لقيام الحكومة بالرد على التقارير والانتقادات التى تصدر عن المنظمات الحقوقية المستقلة والدولية.

لقد آن الأوان إلى نبذ أسلوب الإنذارات وحملات الاغتيال المعنوي، والتهديدات، والعودة إلى مائدة الحوار الذي سعى إليه دائمًا مركز القاهرة والمنظمات الحقوقية المستقلة. كما يجب أيضًا إحياء الحوار الأوسع مع كافة الفاعلين السياسيين والمدنيين، لفتح المجال العام أمام كل القوى المجتمعية والسياسية السلمية، وإغلاق الأبواب المفتوحة أمام نوازع التطرف التى تنمو وتتغذى من خلال المناخ السياسى والأمنى والقضائى السائد.

إن إغلاق هذه المنابر، والمطاردة العنيفة لكل صوت سلمى مستقل –إسلامي أو علماني– في الأوساط السياسية والإعلامية والفنية والجامعية والشبابية والحقوقية، التضييق المنهجى المنظم من مجال العمل العام، والانهيار فى أداء مؤسسات العدالة، كل ذلك لم يؤد سوى إلى سد منافذ التعبير السلمي والأمل بمستقبل أفضل، وتغذية مشاعر اليأس والإحباط، و فقدان الشعور بالأمان وبإمكانية تحقيق العدل والإنصاف، وتزكية نوازع الثأر والانتقام والعنف السياسي غير المنظم، الذي يتفشى بالفعل كل يوم في كافة أرجاء البلاد، وخلق مناخ أفضل لتجنيد مزيد من المصريين فى جماعات الإرهاب المنظم في سيناء والصحراء الغربية –بل وخارج البلاد– والذي يحصد كل يوم أرواح أعداد متزايدة من المدنيين والعسكريين.

وعلى عكس التوقعات الواهمة، فإن مصر تواجه تحديات هائلة وتراجعات –لا تقل هولًا– تؤثر على استقرار البلاد وتماسكها، ولذا آن الأوان لإعادة النظر في جدول الأعمال، وفى السياسات التي تؤدي لتعاظم المخاطر وإهدار قدرات المجتمع وتبديد طاقاته الحية وإضعاف مناعته. لقد فشلت السياسات الأمنية قصيرة النظر في وضع حد للتصاعد الخطير في أعمال العنف السياسي وجرائم الإرهاب، بينما تتدهور وضعية حقوق الإنسان واستقرار البلاد لمستويات خطيرة، ولذا فلا بديل عن الحوار المجتمعي والسياسي الشامل. نتمنى أن تصل رسالتنا المتكررة هذه للإدارة الحالية قبل فوات الآوان، ونحن لم ولن نتأخر أبدًا عن تقديم الاقتراحات والسياسات والدعم اللازم لاحترام حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى.

في الختام، لا يسعنا سوى أن نتوجه لكم بجزيل الشكر على حضوركم ودعمكم لنا، واثقين أننا –بدعمكم ومساندة كل المؤمنين بالقيم العالمية لحقوق الانسان– سنجتاز تلك الأزمة.